



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



The role of some monetary policy variables in stabilizing the exchange rate in Iraq for the period (2004-2021)

Sura Muhammad Jiyad*, Abdul Razzaq Hamad Hussein

College of Administration and Economics, Tikrit University

Keywords:

Monetary policy, exchange rate, foreign selling window, broad money supply.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 06 Aug. 2023
Accepted 03 Sep. 2023
Available online 31 Dec. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

sura Muhammad Jiyad

College of Administration and Economics,
Tikrit University



Abstract: The study aimed to analyze the impact of some monetary policy variables (wide money supply (M2) and foreign currency window sales) on the exchange rate of the Iraqi dinar, during the period (2004-2021) and by relying on the methodology of standard analysis.

The study reached a set of results, the most important of which is that the money supply (the wide money supply) was increasing during the study period as a result of the increase in government spending on the one hand and the weakness of the monetary sterilization policy by the monetary authorities on the other hand. On the one hand, and raising inflation rates on the other hand, and that the exchange rate of the Iraqi dinar is affected by a number of factors, the most important of which are; Fluctuations in oil revenues from the dollar, as well as fluctuations in foreign currency window sales, which usually decrease due to a decrease in oil revenues from the dollar, in addition to changes in the official exchange rate followed by the Central Bank of Iraq.

While the study recommended that the monetary authorities (the Central Bank of Iraq) should follow a sterile monetary policy for the increase in the levels of cash liquidity in order to preserve the local currency and avoid the occurrence of unwanted inflation, which reflects negatively on Iraq from an economic and social point of view.

دور بعض متغيرات السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف في العراق للمدة (2021-2004)

عبد الرزاق حمد حسين

سرى محمد جواد

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر بعض متغيرات السياسة النقدية (عرض النقد الواسع (M2) ومبيعات نافذة العملة الأجنبية) على سعر صرف الدينار العراقي، خلال المدة (2021-2004) وبالاعتماد على منهجية التحليل القياسي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المعروض النقدي (عرض النقد الواسع) كان متزايداً خلال مدة الدراسة نتيجة لزيادة الانفاق الحكومة من جهة وضعف سياسة التعقيم النقدي من قبل السلطات النقدية من جهة أخرى وبالتالي فإن استمرار زيادة المعروض النقدي انعكس سلبياً في خفض قيمة الدينار العراقي من جهة ورفع معدلات التضخم من جهة أخرى، وإن سعر صرف الدينار العراقي يتأثر بجملة من العوامل أهمها؛ التقلبات الحاصلة في الإيرادات النفطية من الدولار، فضلاً عن التقلبات الحاصلة في مبيعات نافذة العملة الأجنبية والتي عادة ما تنخفض بسبب انخفاض الإيرادات النفطية من الدولار، فضلاً عن تغيرات سعر الصرف الرسمي المتبع من قبل البنك المركزي العراقي.

فيما أوصت الدراسة بأنه يجب على السلطات النقدية (البنك المركزي العراقي) اتباع سياسة نقدية معقدة للزيادة الحاصلة في مناسيب السيولة النقدية من أجل الحفاظ على العملة المحلية وتجنب حدوث حالات التضخم غير المرغوب فيها والتي تنعكس سلبياً على العراق من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، سعر الصرف، نافذة بيع العملة الأجنبية، عرض النقد الواسع.

المقدمة

تعد السياسة النقدية جزءاً من السياسة الاقتصادية الكلية، فهي تؤدي دوراً فعالاً من خلال تنظيم المعروض النقدي والتحكم في السيولة والائتمان المصرفي، واستقرار الأسعار وتدهور قيمة العملة المحلية وغيرها من المشاكل التي تحصل بين فترة وأخرى، وذلك عندما تتوفر لها الظروف الملائمة كي تتدخل بإجراءاتها وأدواتها ومن ضمنها (عرض النقد الواسع ومبيعات نافذة العملة الأجنبية)، من أجل تحقيق استقرار يتماشى مع مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب. ويعد استقرار أسعار الصرف من أولويات أهداف السياسة النقدية التي تسعى إلى تحقيقها وذلك من أجل المحافظة على استقرار قيمة العملة والمستوى العام للأسعار والتحكم أكثر في معدلات التضخم.

وفي العراق فإن التحول الكبير في السياسة النقدية بعد عام 2003 ورعاية الاقتصاد فضلاً عن ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، مع تزايد حجم الانفاق العام خصوصاً الانفاق التشغيلي، فضلاً عن الارتفاع الكبير في حجم السيولة المصرفية، كل ذلك أدى إلى جعل قنوات وأدوات السياسة النقدية غير فاعلة في الاقتصاد العراقي، الأمر الذي فرض على السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي قيوداً في تحقيق الاستقرار النقدي، وبالتالي كبله وجعله أمام خيارات محدودة جداً للتأثير في

متغيرات الاقتصاد الكلي، ولم يبقى للبنك المركزي العراقي سوى اللجوء إلى قناة سعر الصرف واتخاذها مثبثاً اسمياً للسياسة النقدية عبر نافذة بيع العملة الأجنبية. وقسم البحث على أربعة مباحث رئيسية المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والبحث الثالث الجانب التطبيقي والمبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة الدراسة: تعد متغيرات السياسة النقدية (عرض النقد الواسع ومبيعات نافذة العملة الأجنبية) لها دور كبير في التأثير على سعر الصرف، إذ يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ذاتياً انتاجية ضعيفة جداً، وبالتالي فإنه يعتمد في انتاجه على الاستيراد بشكل كبير جداً وإن التقلبات الحاصلة في سعر الصرف تؤدي إلى حدوث تقلبات في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج، كون سعر الصرف المأثر المباشر على ذلك، وبالتالي تعد التقلبات في أسعار الصرف لها تأثير على الاقتصاد ككل ومن خلال ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة بما يأتي: ما مدى تأثير متغيرات السياسة النقدية في العراق على استقرار سعر الصرف؟

ثانياً. فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن متغيرات السياسة النقدية (عرض النقد الواسع، مبيعات نافذة العملة الأجنبية) تؤثر إيجاباً على قيمة سعر الصرف.

ثالثاً. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في بيان دور السياسة النقدية (البنك المركزي العراقي) في الاقتصاد العراقي وتحليل التقلبات الحاصلة في سعر الصرف الأساس (سعر المركزي) والموازي (سعر السوق) وكيفية تقليل الفجوة بين السعرين، فضلاً عن بيان أثر بعض متغيرات السياسة النقدية في استقرار سعر صرف العملة المحلية في العراق للمدة 2004-2021.

رابعاً. أهداف الدراسة:

1. دراسة تطور بعض متغيرات السياسة النقدية وسعر الصرف في العراق بعد عام 2003.
2. تحليل تأثير بعض متغيرات السياسة النقدية (عرض النقد الواسع (M2) ومبيعات نافذة العملة الأجنبية) على استقرار سعر صرف الدينار العراقي.
3. **خامساً. منهج الدراسة:** سيتم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال استقراء واقع السياسة النقدية وتحليل بعض ادواتها الكمية والنوعية وتأثيرها في استقرار سعر الصرف في العراق.
4. **سادساً. الحدود الزمانية والمكانية:**
 1. **الحدود الزمانية:** اشتملت الحدود الزمانية المدة (2004-2021).
 2. **الحدود المكانية:** اشتملت الحدود المكانية على الاقتصاد العراقي.
5. **سابعاً. الدراسات السابقة:**
 1. **الدراسات العراقية:**

ت	اسم الباحث	الونداوي، نشأت مجيد حسن، 2010
	عنوان الدراسة	قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة 1980-2002
	هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى معرفة اي المتغيرات النقدية التي لها تأثير أكبر على سعر صرف الدينار العراقي والتي تتمثل بالرقم القياسي لأسعار المستهلك وعرض النقد الضيق.

ت	اسم الباحث	الوندائي، نشأت مجيد حسن، 2010
1.	فرضية الدراسة	تفترض الدراسة وجود أثر سلبي لمؤشرات السياسة النقدية على سعر الصرف.
	نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى إن المستوى العام للأسعار هو الذي يتسبب في تدهور قيمة الدينار العراقي أمام الدولار في المدى القصير وإن عرض النقد الضيق كان تأثيره اقل في المدى القصير، كما توصلت الدراسة إلى إن نموذج التعديل الجزئي يستند إلى مبدأ اقتصادي يتضمن تدنية التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة لانحراف سعر الصرف الفعلي عن المستوى المرغوب فيه.
	توصيات الدراسة	أوصت الدراسة بإن تقوم السلطات النقدية بتدخلها في المدى القصير والطويل في سوق الصرف الأجنبي من أجل المحافظة على قيمة الدينار العراقي.

ت	اسم الباحث	عبد الحكيم، هشام طلعت والوحيلى، شاكر محسن صابر، 2018
	عنوان الدراسة	تأثير مبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية في مخاطر اسعار الصرف دراسة تحليلية في البنك المركزي العراقي
	هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى توضيح دور نافذة العملة الأجنبية الخاصة بالبنك المركزي العراقي في التأثير على مخاطر تقلبات سعر الصرف للدينار العراقي أمام الدولار، خلال مدة زمنية ممتدة من شهر كانون الثاني عام 2014 لغاية شهر حزيران لعام 2017
	فرضية الدراسة	تفترض الدراسة وجود أثر ايجابي لنافذة بيع العملة الأجنبية على سعر الصرف في العراق.
2.	نتائج الدراسة	وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها: إن مبيعات النافذة اثبتت نجاحها في ادارة مخاطر سعر الصرف حيث إن زيادة مبيعات العملة الأجنبية من قبل نافذة العملة الأجنبية تؤدي إلى تقليص الفجوة بين سعر صرف الدينار الرسمي في البنك المركزي والموازي في السوق وبالتالي تقلل من مخاطر سعر الصرف، فضلاً عن إن الاحتياطي من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي هو القاعدة الاساسية التي يتم من خلالها التحكم في عرض النقود.
	توصيات الدراسة	وتوصي الدراسة بضرورة السعي لاستقطاب العملة الأجنبية إلى داخل الاقتصاد العراقي من خلال تسهيل عمليات الاستثمار، فضلاً عن تقليل الفوارق بين سعر النافذة وسعر السوق وتشديد الرقابة على المصارف وشركات التحويل المالي.

2. الدراسات العربية:

ت	اسم الباحث	محمد، منال جابر مرسي، 2017
1.	عنوان الدراسة	تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال المدة 1990-2017
	هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى محاولة تقدير أثر السياسة النقدية في سعر الصرف في مصر خلال المدة (1990-2017) من خلال استخدام المنهج الاستقرائي والمنهج القياسي.
	فرضية الدراسة	تفترض الدراسة بأن متغيرات السياسة النقدية تؤثر في سعر الصرف.
	نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى أن 13% من الفجوة الحاصلة بين سعر الصرف الفعلي والمرغوب سيتم تقليصها خلال سنة واحدة، كما بينت الدراسة أن السبب الرئيسي لتدهور سعر الصرف هو سعر إعادة الخصم حيث إن تغير سعر الخصم بنسبة 10% يغير من سعر الصرف بنسبة 28.88% بنفس الاتجاه أي علاقة طردية بين سعر إعادة الخصم وسعر صرف الجنية المصري، وإن سعر الصرف قد تأثر بالصدمات الداخلية والخارجية في الأجل القصير والطويل.
توصيات الدراسة	أوصت الدراسة لا بد من تدخل قوي للسلطات النقدية في مصر من أجل الوصول إلى استقرار في سعر صرف الجنية المصري أمام الدولار الأمريكي، من خلال السيطرة على المعروض النقدي.	

ت	اسم الباحث	عبد المجيد، عبود ودولي، لخضر، 2018
2.	عنوان الدراسة	أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1990-2015
	هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى تحليل التطور الحاصل في السياسة النقدية وسعر الصرف في الجزائر، فضلاً عن تحليل أثر السياسة النقدية على سعر الصرف في الجزائر، من خلال اعتمادها على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي واسلوب القياس بالاعتماد على متغيرات السياسة النقدية كلاً من (سعر الفائدة الحقيقي، معدل الاحتياطي القانوني، معدل إعادة الخصم).
	فرضية الدراسة	تفترض الدراسة بأن متغيرات السياسة النقدية (سعر الفائدة الحقيقي، معدل الاحتياطي القانوني، معدل إعادة الخصم) تؤثر إيجابياً في تحقيق استقرار سعر الصرف.

ت	اسم الباحث	عبد المجيد، عبود ودولي، لخضر، 2018
	نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى إن معدل سعر الفائدة الحقيقي، معدل الاحتياطي القانوني، معدل اعادة الخصم كان لهم تأثير عكسي على سعر الصرف.
	توصيات الدراسة	أوصت الدراسة بأن تعمل السياسة النقدية على تحقيق استقرار للعملة ورفع قيمتها من خلال معدلات فائدة موجبة، عن طريق استهداف التضخم والوصول إلى أدنى مستوى له.

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية وأسعار الصرف

أولاً. الإطار النظري للسياسة النقدية:

1. مفهوم السياسة النقدية: السياسة النقدية تمثل مجموعة من التدابير والاجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية، ومن خلال هذه الاجراءات يتم السيطرة على شؤون النقد فضلاً عن الائتمان، ويتم ذلك من خلال اتباع سياسة نقدية تكون مؤثرة على كمية النقود بالطريقة التي تناسب الظروف الخاصة لاقتصاد دولة ما، وتهدف السياسة النقدية بهذه الاجراءات والتدابير إلى حقن النشاط الاقتصادي بتيار نقدي اضافي أو امتصاص السيولة الفائضة وهذا يعتمد على الظروف الاقتصادية الخاصة بكل بلد (الدليمي، 1990: 583).

وتعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة التدابير التي تهدف إلى تنظيم عرض النقود أو ادارة عرض النقود ومعدل سعر الصرف ومن ثم التأثير في النشاط الاقتصادي للبلاد بغية تحقيق أهداف اقتصادية محددة مسبقاً ترغب السلطات النقدية بالوصول إليها (الجميلي، 2015: 34).

2. أنواع السياسة النقدية: هنالك نوعين من السياسات النقدية التي تتبعها السلطات النقدية تبعاً للظروف الاقتصادية تتمثل في سياسة نقدية تيسيرية (توسعية) وسياسة نقدية متشددة (انكماشية)، فعند حدوث الركود الاقتصادي (انخفاض مستويات النشاط الاقتصادي)، تعمل السلطات النقدية على اعتماد مجموعة من الإجراءات على مستوى السياسة النقدية التي يهدف من خلالها إلى رفع مستويات المعروض النقدي وخفض أسعار الفائدة لدفع المصارف والتوسع في منح الائتمان لتمويل الاستثمارات والمشاريع المختلفة، حيث إن زيادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي أي ارتفاع النمو الاقتصادي يؤدي إلى تخفيض مستويات البطالة من خلال خلق المزيد من فرص العمل، ومن ثم فإن السياسة النقدية تكون هنا "سياسة نقدية تيسيرية، وتجدر الإشارة إلى أن تراجع معدلات التضخم أو حركتها ضمن أطر مقبولة يساعد السلطات النقدية على تبني سياسة نقدية توسعية بما يمكنها من رفع نمو المعروض النقدي وهذا يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي دون التسبب في ضغوط تضخمية، فالسياسة النقدية التوسعية المفاجئة التي تنتهجها السلطات النقدية والتي تهدف إلى زيادة مستوى الناتج وتخفيض نسب البطالة، تؤدي إلى تحقيق الهدف إذا لم يكن الزيادة في المعروض النقدي متوقفاً، وفي حال توقعت السلطة النقدية بالارتفاع القادم من المعروض النقدي وبالتالي الزيادة المفاجئة والسريعة لن تكون فعالة والسلطات النقدية لن تحقق الهدف المنشود وهو زيادة الإنتاج وخفض معدل البطالة أو سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، لذا فإن نجاح السياسة النقدية يعتمد على دقة توقعات الأفراد حول فاعلية السياسة، من ناحية أخرى، في حالات الازدهار الاقتصادي (مستويات عالية من النشاط الاقتصادي) وارتفاع معدلات التضخم، تعمل السلطات النقدية على اعتماد مجموعة من الإجراءات على مستوى السياسة النقدية التي تهدف من خلالها إلى تخفيض النمو في المعروض النقدي وزيادة

معدلات أسعار الفائدة مما يضعف قدرة المصارف من منح الائتمان وذلك بهدف كبح الضغوط التضخمية، وفي هذه الحالة تسمى السياسة النقدية بالسياسة المتشددة، أي سياسة نقدية انكماشية (ادريس، 2021: 16-17).

ويرى فريدمان زعيم المدرسة النقدية ان السبب الرئيسي للتقلبات الاقتصادية من تضخم وركود وغيرها هو التقلبات الحاصلة في المعروض النقدي، وهذا يدل على العلاقة الطردية المترابطة بين الدورات الاقتصادية والنقود، كما أشار إلى أغلب التقلبات الاقتصادية نتيجة حدوث صدمة نقدية فجائية يحدثها البنك المركزي من خلال تغيير المعروض النقدي بشكل مفاجئ (الخرجي، 2020: 23).

ثانياً. الإطار النظري لأسعار الصرف:

1. مفهوم سعر الصرف: يعبر سعر الصرف عن السعر النسبي لعملات دولتين مختلفتين، أي أنه عبارة عن وحدة من العملة الاجنبية لشراء عدد وحدات من العملة المحلية (الداغر، 2019: 298)، أو أنه عبارة عن عملية استبدال عدد من وحدات العملة المحلية بعدد من وحدات العملة الاجنبية وأن عملية التحويل تتطلب معرفة الأساليب والوسائل المؤثرة على تحديد نسبة المبادلة لعملات الدول الأخرى (عناتي، 2006: 3)، كما ويعرف سعر الصرف بأنه عملية تقدير لعدد من الوحدات للعملة المحلية ومقارنتها بوحدة واحدة من العملات الخارجية أو الأجنبية، وتتم عملية المبادلة بين العملة المحلية والعملة الاجنبية في سوق الصرف الاجنبي (ملا وشاكر، 2022: 448).

2. العوامل المحددة لسعر الصرف: هنالك مجموعة من العوامل التي تحدد أو تؤثر على سعر الصرف والتي يمكن ايجازها بما يأتي (علي، 2022: 375):

أ. ميزان المدفوعات: إن التغيرات التي يمكن أن تحدث في ميزان المدفوعات في دولة معينة تؤثر على تحديد سعر الصرف، وذلك لأن سعر الصرف يعكس التعامل الخارجي للدولة من خلال المعاملات الرأسمالية أو المعاملات التجارية، وإن جانب المدفوعات يشكل الطلب الاجمالي على العملة الاجنبية، فيما يعبر جانب الايراد عن اجمالي العرض للعملة الاجنبية، وبذلك فإن التغيرات في الأجل القصير التي تحدث في ميزان المدفوعات يكون تأثيرها تبعاً لقوى سعر الصرف، فيما تؤدي التغيرات في ميزان المدفوعات التي تحدث في الأجل الطويل إلى التخفيض من سعر الصرف.

ب. النظام المتبع لسعر الصرف: تتدخل السلطات النقدية في ظل نظام سعر الصرف المقيد من أجل الحفاظ على قيمة سعر الصرف، وهذا ما يجعل سعر الصرف مستقراً، وإن مميزات سعر الصرف المقيد تكمن في خفض التضخم من جهة ورفع مستوى التجارة من جهة أخرى، فضلاً عن تدفق لرؤوس الأموال واتساع في حركة الاستثمار الأجنبي، أما في حالة نظام الصرف المعوم فإن سعر الصرف يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب.

ج. الميزان التجاري: يرتبط الميزان التجاري بقيمة العملة ارتباطاً موجباً، ففي حال كانت الصادرات أكبر من الاستيرادات فإن ذلك يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل بنسبة أكبر من تلك التدفقات الخارجة من رؤوس الاموال، وهذا يساهم في انخفاض سعر الصرف وتزداد قيمة العملة الاجنبية بسبب ارتفاع الطلب عليها، والعكس صحيح ففي حالة كانت الصادرات أقل من الاستيرادات فإن ذلك يعني استبدال العملة المحلية بعملة اجنبية من أجل تسوية التبادل التجاري، وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي وانخفاض الصرف المحلي (العلي والعماري، 2019: 48).

د. الرقابة الحكومية: تؤثر الحكومات في سعر الصرف بطرق مختلفة وكما يأتي: (مهدي، 2022: 18):

❖ فرض قيود على سعر الصرف الأجنبي.

- ❖ فرض قيود على التجارة الخارجية.
 - ❖ التدخل في الاسواق الخاصة بالصراف الأجنبي (بيع وشراء العملات).
 - ❖ التأثير في مختلف المتغيرات الكلية في الاقتصاد سواء التضخم أو الفائدة أو الدخل.
3. انواع سعر الصرف:

أ. **سعر الصرف الاسمي:** ويقصد بسعر الصرف الاسمي بأنه مقياس لقيمة عملة بلد معين مع قيمة بلد آخر، إذ إن عمليتي البيع والشراء تعتمد على أسعار هذه العملات، (علي، 2022: 374)، كما ويعرف بأنه سعر العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية والعكس صحيح، وأن سعر الصرف الاسمي يمكن تقسيمه على قسمين والتمثلة بما يأتي (طه و عبدالله، 2023: 360):

- ❖ **سعر الصرف الموازي:** هو ذلك السعر الذي يتم التعامل فيه في الأسواق الموازية (سعر السوق).
- ❖ **سعر الصرف الرسمي:** هو ذلك السعر الذي يتم التعامل فيه أثناء عمليات التبادل التجاري.

ب. **سعر الصرف الحقيقي:** وهو عبارة عن نسبة سعر السلعة بالعملة المحلية إلى سعر السلعة على المستوى العالمي بنفس العملة، وإن سعر الصرف الحقيقي يعبر عن العلاقة العكسية بين سعر الصرف الحقيقي وتنافسية الاقتصاد المحلي، على سبيل المثال ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سيؤدي إلى تقليل قدرة الاقتصاد على المنافسة دولياً، وفي المقابل انخفاض في سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع قدرة الاقتصاد على المنافسة دولياً، وعلى ضوء ذلك فإن سعر الصرف الحقيقي يعبر عنه بعدد وحدات من السلع الأجنبية المطلوبة للحصول على وحدة واحدة من السلع المصنعة محلياً وبالتالي فهو يسهل من عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية ويقاس قدرة الاقتصاد على التنافس عالمياً (فرج ونايف، 2015: 211).

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بعض متغيرات السياسة النقدية واستقرار سعر صرف الدينار العراقي خلال المدة (2004-2021)

اولاً. أثر عرض النقد الواسع على سعر الصرف في العراق: يعد عرض النقد أحد أدوات السياسة النقدية والتي تستخدمها السلطات النقدية لتحقيق اهدافها المرغوبة كاتباع سياسة نقدية توسعية او سياسة نقدية متشددة، ويشمل عرض النقد الواسع (عرض النقد الضيق مضاف إليه ودائع تحت الطلب (الودائع الزمنية)، أي إنه يشمل عملة التداول مضاف لها الودائع الادخارية والودائع الجارية) (شندي والغراوي، 2021: 359)، كما ويؤثر عرض النقد الواسع في سعر الصرف من خلال الزيادة والانخفاض، فزيادة عرض النقد دون زيادة مماثلة في الانتاج المحلي تؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار العراقي، فرفع مستوى عرض النقد يساهم في رفع الطلب المحلي وإن عدم وجود زيادة حقيقية في السلع والخدمات فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الصعبة من أجل سد الحاجة الفعلية للطلب المحلي من خلال الاستيرادات وبالتالي فإن ذلك يخفض من قيمة سعر الصرف فيرتفع سعر الدولار الامريكي في السوق الموازية مقابل الدينار العراقي، إذ يتضح من الجدول رقم (1) المعروض النقدي (عرض النقود الواسع M2) وسعر الصرف الدينار العراقي بشقيه الاساس والموازي، ويتضح أن عرض النقد الواسع بلغ (12254) ترليون دينار في عام 2004 حين كان سعر صرف الدينار العراقي الموازي 1462 دينار عراقي لكل دولار امريكي والفجوة بين سعري الصرف بلغت موجب (2) دينار.

ارتفع عرض النقد الواسع نتيجة لارتفاع مستوى الانفاق الحكومي والتحرر التجاري ما بعد عام 2004 ليصل الى (92988) ترليون دينار في عام 2014 ليزداد مستوى فجوة سعر الصرف

إلى موجب (40) دينار ويعود ذلك الى ارتفاع مستوى المعروض النقدي دون أن يقابله زيادة في مستوى الانتاج المحلي، إذ من المعلوم أن القاعدة الانتاجية في العراق ضعيفة جداً نتيجة ضعف مرونة الجهاز الانتاجي وبالتالي فإن أي زيادة في عرض النقد الواسع تؤدي إلى انخفاض قيمة سعر الصرف للدينار العراقي في السوق الموازي مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي والجدول رقم (1) يوضح عرض النقد الواسع وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2021):

الجدول (1): عرض النقد الواسع (M2) وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2021)

السنة	عرض النقد الواسع (M2) (ترليون دينار)	سعر الصرف الموازي (سعر السوق) دينار/ دولار	سعر الصرف الاساس (سعر النافذة) دينار/ دولار	الفرق بين السعرين (4)
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	12254	1462	1460	2
2005	14684	1478	1474	4
2006	19658	1396	1391	5
2007	26956	1214	1217	(3)
2008	34919	1180	1172	8
2009	45437	1185	1170	15
2010	60386	1185	1170	15
2011	72177	1217	1170	47
2012	77187	1222	1166	56
2013	89512	1222	1166	56
2014	92988	1206	1166	40
2015	84527	1216	1182	34
2016	90644	1303	1182	121
2017	92857	1251	1184	67
2018	95390	1195	1182	13
2019	103441	1202	1182	20
2020	119906	1351	1304	47
2021	139885	1477	1450	27

المصدر: العمود رقم (1) (2) (3)، البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، الموقع الاحصائي، 2022، على الموقع التالي (<https://www.cbi.iq>).
العمود (4): اعداد الباحثة بالاستناد الى معادلة فجوة سعر الصرف = سعر الصرف الموازي - سعر الصرف الرسمي.

- ❖ سعر الصرف الرسمي: هو سعر الدولار لدى البنك المركزي العراقي.
- ❖ سعر الصرف الموازي: هو سعر الدولار في سوق الصرف.

كما ويتضح من الجدول رقم (1) ان عرض النقد الواسع قد وصل إلى (90644) ترليون دينار في عام 2016 الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة سعر الصرف الرسمي ليصل إلى (1303) دينار عراقي لكل دولار امريكي وترتفع مستوى الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي إلى أعلى قدر خلال مدة الدراسة وتصل إلى (121) دينار.

أما خلال المدة (2020-2021) فقد اتبعت السلطات النقدية تغيير سعر الصرف لتتخفف قيمته أمام الدولار الامريكي ليصل إلى (1341) دينار عراقي لكل دولار امريكي في عام 2020 و(1450) دينار عراقي لكل دولار امريكي في عام 2021 نتيجة لحدوث أزمة فيروس كورونا التي أدت إلى اتباع سياسة اغلاق الطرق والنقل ما بين الدول مما نتج عنها انخفاض مستوى الطلب على النفط مما خفض من سعر النفط عاكساً ذلك الانخفاض في أسعار النفط إلى انخفاض الايراد النفطي في العراق ولغرض تعظيم ايرادات الحكومة من الدينار وتغطية عجز الموازنة قامت السلطات النقدية بخفض سعر الصرف إلى (1450) دينار عراقي لكل دولار امريكي في عام 2021 ليصل سعر الصرف الموازي إلى (1477) دينار عراقي لكل دولار امريكي، لتصل فجوة سعر الصرف بين الرسمي والموازي إلى (27) دينار وبالتالي فإنه بالرغم من تخفيض قيمة سعر الصرف للدينار العراقي من قبل السلطات النقدية إلا أن الفجوة ما بين السعريين الرسمي والموازي ما زالت متسعة والسبب في ذلك نتيجة للزيادة الحاصلة في المعروض النقدي الذي وصل إلى (139885) ترليون دينار عراقي.

ومما سبق يتضح أن المعروض النقدي (عرض النقد الواسع) كان متزايداً خلال مدة الدراسة نتيجة لزيادة الانفاق الحكومة من جهة وضعف سياسة التعقيم النقدي من قبل السلطات النقدية من جهة اخرى وبالتالي فإن استمرار زيادة المعروض النقدي انعكس سلبياً في خفض قيمة الدينار العراقي من جهة ورفع معدلات التضخم من جهة أخرى، وإن السياسة النقدية المتبعة من قبل السلطات النقدية كانت سياسة نقدية ميسرة (توسعية) ساهمت في رفع مستوى الطلب المحلي وتحريك النشاط الاقتصادي في العراق، إلا أن ذلك انعكس سلباً على سعر الصرف الموازي لتتخفف قيمته وترتفع مستوى الأسعار للسلع والخدمات في الأسواق مما يساهم في الضرر الاجتماعي على المستهلكين.

ثانياً. أثر مبيعات نافذة العملة الاجنبية على سعر الصرف في العراق: تؤثر نافذة بيع العملة الاجنبية على سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي بشكل مباشر وتساهم في تقليص الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي من خلال تلبية الطلب المتزايد على الدولار للتجار والأفراد والمؤسسات الاقتصادية إذ تقوم نافذة مبيعات العملة الاجنبية ببيع الدولار الأمريكي للمؤسسات الاقتصادية والأفراد بسعر محدد بالاعتماد على أساليب بيع مختلفة مثل (البيع المباشر، الحوالات)، وبالتالي فإن التأثير على سعر الصرف يكون من خلال تغطية الطلب على الدولار فانخفاض مبيعات الدولار دون المستوى المطلوب يؤدي إلى ارتفاع قيمة الدولار الامريكي أمام الدينار العراقي في سوق الصرف، وبالتالي فإن انخفاض المبيعات تؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار العراقي، لذلك تعد سياسة نافذة العملة الاجنبية المستخدمة من قبل المركزي آلية هامة للتعقيم النقدي، إذ تتضمن هذه الآلية تعقيم الزيادة في المعروض النقدي الناتج عن الزيادة في معدل الإنفاق الحكومي ففي ظل انعدام نافذة العملة الاجنبية فإن سعر صرف الدينار العراقي سينخفض انخفاض كبير جداً، يتضح من خلال الجدول رقم (2) مبيعات نافذة العملة الاجنبية وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2021)، ويتضح ان مبيعات النافذة بلغت (6.108) مليار دولار في عام 2004 وبسعر صرف رسمي (1460)

دينار عراقي لكل دولار امريكي وسعر الصرف الموازي بلغ (1462) دينار عراقي لكل دولار امريكي وبفجوة موجبة مقدارها (2) دينار عراقي عن سعر الصرف الرسمي. ويلاحظ أن السياسة النقدية قامت برفع مستوى سعر الصرف الرسمي إلى (1217) في عام 2007 دينار عراقي لكل دولار امريكي ورفعت من مستوى مبيعاتها للدولار إلى (25.869) مليار دولار وبفجوة صرف مقدارها سالب (3) دينار عراقي وبالتالي فإن سعر الصرف الموازي كان مستقراً خلال تلك المدة (2007-2008) حيث إن استقرار سعر الصرف يكمن في تقليص فجوة سعر الصرف بين السعر الرسمي المباع من قبل النافذة والسعر الموازي المباع من قبل سوق الصرف والجدول رقم (2) يوضح مبيعات نافذة العملة الأجنبية وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2021):

الجدول (2): مبيعات نافذة العملة الأجنبية وسعر الصرف في العراق خلال المدة (2004-2021)

السنة	مبيعات نافذة العملة الاجنبية (مليار دولار)	سعر الصرف الموازي (سعر السوق) دينار/ دولار	سعر الصرف الاساس (سعر النافذة) دينار/ دولار	الفرق بين السعرين (4)
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	6.108	1462	1460	2
2005	10.462	1478	1474	4
2006	11.175	1396	1391	5
2007	15.980	1214	1217	(3)
2008	25.869	1180	1172	8
2009	33.992	1185	1170	15
2010	36.171	1185	1170	15
2011	39.798	1217	1170	47
2012	48.649	1222	1166	56
2013	55.678	1222	1166	56
2014	54.463	1206	1166	40
2015	44.304	1216	1182	34
2016	33.524	1303	1182	121
2017	42.201	1251	1184	67
2018	47.133	1195	1182	13
2019	51.125	1202	1182	20
2020	44.080	1351	1304	47
2021	37.103	1477	1450	27

المصدر: العمود (1) (2) (3)، البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، الموقع الاحصائي، 2022، على الموقع التالي (<https://www.cbi.iq>).
العمود (4): اعداد الباحثة بالاستناد الى معادلة فجوة سعر الصرف = سعر الصرف الموازي - سعر الصرف الرسمي.

ونتيجة للأحداث الأمنية الحاصلة في عام 2014 و 2015 والتي نتج عنها انخفاض كميات النفط المباعه بسبب فقدان السيطرة على بعض الأجزاء المتعلقة بالقطاع النفطي في شمال البلاد

التمثلة بشركة مصافي الشمال أدى ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية مما استدعى قيام المركزي بتخفيض مبيعات العملة الأجنبية لتصل إلى (44.304) مليار دولار أمريكي في عام 2015 ليرتفع مقدار فجوة سعر الصرف إلى (34) دينار عراقي في عام 2015 وينخفض مستوى الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي.

وارتفع مقدار الفجوة ليصل إلى (121) دينار عراقي في عام 2016 نتيجة لانخفاض مبيعات النافذة إلى (33.524) مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط وانخفاض الكميات المباعة منه. أما خلال المدة (2020-2021) فقد ارتفعت فجوة سعر الصرف لتصل إلى (47) و(27) على التوالي والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض قيمة سعر صرف الدينار العراقي الرسمي من قبل السلطات النقدية فضلاً عن انخفاض الكميات المباعة من الدولار من قبل نافذة العملة الأجنبية نتيجة لأحداث كورونا التي انعكست بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي من خلال انخفاض أسعار النفط التي خفضت من الإيرادات النفطية من الدولار مما دفع السلطات النقدية إلى تعويض الإيراد النفطي من خلال تخفيض سعر الصرف بالدينار العراقي من أجل تخفيف العجز الحاصل في الموازنة العامة الاتحادية في العراق، حيث بلغت مبيعات النافذة (37.103) مليار دولار في عام 2021.

ومما سبق يتضح أن مبيعات نافذة العملة الأجنبية من الدولار الأمريكي هي المؤثر الأكبر في قيمة سعر صرف الدينار العراقي فكلما ارتفعت مبيعات النافذة ارتفعت قيمة سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار، كما ويتضح أن الاقتصاد العراقي يعتمد على الإيراد النفطي وبالتالي تنخفض مبيعات الدولار من قبل نافذة العملة الأجنبية في حالة انخفاض الإيرادات النفطية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. إن المعروض النقدي (عرض النقد الواسع) كان متزايداً خلال مدة الدراسة نتيجة لزيادة الانفاق الحكومة من جهة وضعف سياسة التعقيم النقدي من قبل السلطات النقدية من جهة أخرى وبالتالي فإن استمرار زيادة المعروض النقدي انعكس سلبياً في خفض قيمة الدينار العراقي من جهة ورفع معدلات التضخم من جهة أخرى.
2. ان سعر صرف الدينار العراقي يتأثر بجملة من العوامل أهمها؛ التقلبات الحاصلة في الإيرادات النفطية، فضلاً عن التقلبات الحاصلة في مبيعات نافذة العملة الأجنبية والتي عادة ما تنخفض بسبب انخفاض الإيرادات النفطية من الدولار، فضلاً عن تغيرات سعر الصرف الرسمي المتبع من قبل البنك المركزي العراقي.
3. إن السياسة النقدية المتبعة من قبل السلطات النقدية كانت سياسة نقدية ميسرة (توسعية) ساهمت في رفع مستوى الطلب المحلي وتحريك النشاط الاقتصادي في العراق، إلا أن ذلك انعكس سلباً على سعر الصرف الموازي لتتخفف قيمته ويرتفع مستوى الأسعار للسلع والخدمات في الأسواق مما يساهم في الضرر الاجتماعي على المستهلكين.
4. إن مبيعات نافذة العملة الأجنبية من الدولار الأمريكي هي المؤثر الأكبر في قيمة سعر صرف الدينار العراقي فكلما ارتفعت مبيعات النافذة ارتفعت قيمة سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار، كما ويتضح أن الاقتصاد العراقي يعتمد على الإيراد النفطي وبالتالي تنخفض مبيعات الدولار من قبل نافذة العملة الأجنبية في حالة انخفاض الإيرادات النفطية.

ثانياً. التوصيات:

1. يوصي الباحث بقيام السلطات النقدية (البنك المركزي العراقي) اتباع سياسة نقدية معقمة للزيادة الحاصلة في مناسيب السيولة النقدية من أجل الحفاظ على العملة المحلية وتجنب حدوث حالات التضخم غير المرغوب فيها والتي تنعكس سلباً على العراق من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.
2. يوصي الباحث اتباع سياسات نقدية تساهم في استثمار العملات الصعبة المتأتية من الربيع النفطي في داخل الاقتصاد العراقي عن طريق رفع مستوى الاستثمار المحلي ودعم المنتجين وتهيئة بيئة مناسبة للاستثمار من أجل رفع الانتاجية وتقليل التسرب الحاصل في الدولار.
3. يوصى بالعمل على اتباع سياسات نقدية حديثة للحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي غير السياسة الحالية المتبعة والمتمثلة بزيادة المبيعات الاجنبية، مثل سياسة دعم المستوردين أو اتباع مبادرات خاصة بالبنك المركزي العراقي تساهم في تخفيف حدة الفقر في حالات ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية، فضلاً عن التنسيق بين البنك المركزي العراقي والسياسة المالية للوصول إلى أفضل نتيجة.
4. على الحكومة العراقية عدم الاعتماد على الدولار النفطي فقط والعمل على تنويع إيراداتها من العملات الصعبة واتباع سعر صرف يساهم في رفع المستوى المعيشي للأفراد ويعظم إيرادات الحكومة.
5. يوصي اتباع سياسة نقدية متشددة من قبل السلطات النقدية قادرة على امتصاص النمو الحاصل في المعروض النقدي وتثبيت سعر صرف الدينار العراقي عند مستوى يعظم من إيرادات الحكومية المالية ولا يؤثر على الأفراد والمؤسسات الاقتصادية.
6. يوصي الباحث باتباع سياسات نقدية أكثر ملائمة في الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي كرفع مستوى مبيعات الأوراق المالية في عمليات السوق المفتوحة ورفع مستوى الاحتياطي النقدي القانوني لامتناس الكميات المرتفعة من الدينار العراقي في التداول، فضلاً عن اتباع سياسة التنويع الاقتصادي من أجل تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد بشكل كبير على الدولار من المورد النفطي.

المصادر

1. ادريس، محمد، السياسة النقدية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، ابوظبي، 2021.
2. الجميلي، ساجر عويد رحيم عبد الله، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة الانكماش والتضخم في البلدان النامية، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، 2015.
3. الخزرجي، ثريا، النظريات والسياسة النقدية "المبادئ الأساسية والأطر التطبيقية" مكتبة العراق للطباعة والنشر، العراق، بغداد، 2020.
4. الداغر، محمود محمد، علم الاقتصاد الكلي نظريات وسياسات، مطبعة جعفر العصامي، الطبعة الثانية، العراق، بغداد، 2019.
5. الدليمي، عوض فاضل اسماعيل، النقود والبنوك، جامعة بغداد، العراق، بغداد، 1990.
6. شندي، اديب قاسم والغراوي، دعاء حسن سيلان، تطور عرض النقد وسعر الصرف ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2017)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 13، العراق، 2021.
7. طه، زينة كمال وعبدالله، أحمد عباس، تغيرات سعر الصرف وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال، العدد4، العراق، 2023.

8. علي، زينة طارق، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للفترة (2005-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال، العدد1، المجلد2، العراق، 2022.
9. العلي، عبدالامير عبدالحسين والعماري، مروة هادي ساجت، تأثير متغيرات الاقتصاد الحقيقي في سعر الصرف الاجنبي، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد27، العراق، 2019.
10. عناتي، السعيد، أثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها – حالة مؤسسة الملح بسكرة-، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر، 2006.
11. فرج، كريم حمود ونايف، عبد القادر، خيارات ممكنة في ادارة سعر الصرف العملة العراقية في ظل ظروف الاقتصاد الحالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 31، العراق، 2015.
12. ملا، مظفر حمد مصطفى وشاكر يحيى زكريا، تحليل العلاقة بين التضخم وسعر الصرف الأجنبي باستخدام انموذج تصحيح الخطأ مدينة اربيل نموذجا للمدة (2010-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال، العدد4، العراق، 2022.
13. مهدي، متوكل منصور حميد، قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ضبط المستوى العام للأسعار في العراق للمدة (2004-2020)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، 2022.
14. عبدالحكيم، هشام طلعت والوحيلى، شاكر محسن صابر، تأثير مبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية في مخاطر اسعار الصرف دراسة تحليلية في البنك المركزي العراقي، مجلة العلوم الادارية العراقية، المجلد 2، العدد1، العراق، 2018.
15. الوندأوي، نشأت مجيد حسن، قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980-2002)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 82، صلاح الدين، العراق، 2010.
16. محمد، منال جابر مرسي، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، 2017.
17. عبدالمجيد، عبود ودولي، لخضر، أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1990-2015، مجلة مجاميع المعرفة، العدد6، الجزائر، 2018.